

في هذا العدد

١. العمل على مكافحة فيروس كورونا المستجد في سورية
٣. استمرار تدابير التخفيف من تأثير فيروس كورونا المستجد في الشمال الغربي
٥. الاحتياجات الإنسانية وخيمة في الشمال الغربي
٦. تزايد المساعدات المقدمة عبر الحدود من تركيا
٧. أحدث البيانات عن العائدين من الركبان



الأرقام

المحتاجون للمساعدة الإنسانية	١١,٠٦ مليون
أشخاص بحاجة ماسة للمساعدة الإنسانية	٤,٦٥ مليون
النازحون (حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩)	٦,١ مليون
عدد الحركات السكانية (كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)	١,٨ مليون
العائدون (كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)	٣٨٦,٠٠٠

المصدر: لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠٢٠

العمل على مكافحة فيروس كورونا المستجد في سورية



Credit: ©WHO/HiHfAD/Majd Okla

في ٢٢ آذار/مارس، أعلنت وزارة الصحة السورية في دمشق عن أول حالة مؤكدة مختبرياً للإصابة بفيروس كورونا المستجد. وكما هو الحال في أكثر من ٢٠٠ دولة ومنطقة تأثرت مسبقاً بالبؤاء، فإن الوضع في سورية لا يزال آخذاً في التطور بسرعة. وحتى ١٦ نيسان/أبريل، تم الإعلان عن اكتشاف ٣٣ حالة، من بينها حالتين وفاة وخمسة حالات تعافي.

تكافح جميع البلدان لمواجهة التحديات المتعددة التي يطرحها فيروس كورونا المستجد، لكن الوضع في سورية وخيم بشكل خاص، فقد أثرت الأزمة المستمرة منذ تسع سنوات بشدة على بعض أهم الخدمات الأساسية لمكافحة فيروس كورونا المستجد، بما فيها الصحة والمياه والصرف الصحي. من بين المرافق الصحية،

يوجد ٥٧ مستشفى عاماً فقط صالحاً للعمل، وهناك نقص كبير في الأطقم الصحية المدربة. ويُعد مختبر الصحة العامة المركزي في دمشق هو المرفق الوحيد القادر على إجراء فحص للكشف عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد في البلاد. ومما يزيد الأمور تعقيداً أن ملايين السوريين المعرضين للخطر يعتمدون على المساعدات الإنسانية، ولا تزال هناك صعوبات في الوصول إلى مناطق معينة من البلاد؛ ومع فرض قيود جديدة على الحدود والتنقل، تعطلت سلاسل التوريد، ويواجه الموظفون الأساسيون صعوبات في التحرك بحرية.

على سبيل المثال، لم تتمكن المنظمة غير الحكومية المحلية التي تدعى جمعية البر والإحسان، والتي تدير عيادات صحية متنقلة يدعمها الصندوق الإنساني السوري في ريف حلب، من تأدية أعمالها في الأونة الأخيرة، منذ فرض الحظر على التنقل بين المناطق الحضرية والريفية في ٢٩ آذار/مارس. وفي هذا الشأن، قال أحمد، الذي يشغل منصب مدير أحد المشاريع: "نحن بصدد الحصول على موافقات الإعفاء المتاحة للعاملين في المجال الإنساني ونأمل أن نستأنف عملياتنا - الخدمات الصحية الأساسية للأشخاص المعرضين للخطر في المناطق الريفية - في القريب العاجل".

على الرغم من هذه التحديات، فإن الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في سورية يبذلون جهوداً إضافية لتنسيق ودعم إجراءات التخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد، وفي الوقت نفسه تكييف البرامج الإنسانية الحالية لضمان استمرار المساعدات المنقذة للحياة.

مسترشداً بالركائز الثمانية لخطة التأهب والاستجابة الاستراتيجية العالمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن الركيزة التاسعة المتعلقة بالتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، يقود مكتب منظمة الصحة العالمية في سورية استجابة متعددة القطاعات بالتنسيق الوثيق مع السلطات ذات الصلة.

وقال الدكتور نعمة عابد، ممثل منظمة الصحة العالمية في سورية: "تواصل منظمة الصحة العالمية تقديم التوجيه والدعم الفني لوزارة الصحة في جاهزيتها واستجابتها لفيروس كورونا المستجد، مع التركيز على أربع أولويات رئيسية تشمل تعزيز المراقبة وقدرة

تمويل خطة الاستجابة الإنسانية

عام ٢٠١٩

٣,٢٩ مليار

المبلغ المطلوب (بالدولار الأمريكي)

٢,١٤ مليار

المبلغ المتلقى (بالدولار الأمريكي)

٦٤,٩٪ نسبة التمويل

المصدر: نظام التتبع المالي التابع لأوتشا في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٠

المختبرات، وحماية موظفي الصحة من خلال توفير معدات الوقاية الشخصية، وإدارة الحالات، والعزل وتتبع المخالطين، فضلاً عن الإبلاغ عن المخاطر".

من الناحية العملية، شمل ذلك دعم منظمة الصحة العالمية لتحديث وإعادة تأهيل المختبر المركزي، وشراء معدات ومجموعات لوازم الفحوصات الأساسية - وصلت أول شحنة من مجموعات لوازم الفحص إلى سورية في مطلع شباط/فبراير - وتوزيع الآلاف من معدات الوقاية الشخصية، بما في ذلك أكثر من ٦١٠٠٠٠ قناع وجه حتى الآن. ويشمل الدعم الإضافي شراء خمسة آلات تفاعل البوليمراز التسلسلي، لتمكين إنشاء المزيد من المختبرات في جميع أنحاء البلاد.

في وقت كتابة هذا التقرير، كان تدريب فنيي المختبرات مستمراً وتم شحن المعدات اللازمة لإنشاء مختبرات في حلب واللاذقية وحمص. وبينما بدأت عمليات المراقبة النشطة وجمع العينات لإجراء الفحوصات، فإن دعم الأمم المتحدة لزيادة توسيع المختبرات، بما في ذلك في شمال شرق سورية، يمثل أولوية.

تشمل الاستجابة الواسعة النطاق التي تنفذها منظمة الصحة العالمية دعم تخطيط المراقبة النشط، الذي يشمل شمال شرق سورية، والتدريب التقني والمعلوماتي المتخصص. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسف وشركاء قطاعي الصحة والمياه والإصحاح والنظافة الصحية يعملون بشكل مكثف أيضاً مع السلطات ذات الصلة لتعزيز الوقاية من العدوى ومكافحتها، بما في ذلك من خلال رسم الخرائط وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي في العيادات الصحية ومواقع الحجر الصحي والعزل ومخيمات النازحين.

وتعمل وكالات الأمم المتحدة والوكالات قاندة القطاعات أيضاً على تكييف البرامج الإنسانية الحالية لتلبية الاحتياجات الناشئة الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستجد. ويدعم شركاء قطاع التغذية، على سبيل المثال، السلطات لإنتاج مواد إعلامية ذات صلة بالتغذية المناسبة للوقاية من فيروس كورونا المستجد للنساء الحوامل والأمهات المرضعات، وحول الأطعمة التي تعزز جهاز المناعة. كما يقوم شركاء قطاع المأوى بإجراء تقييمات مع السلطات المختصة لتحديد الإصلاحات اللازمة للحد من المخاطر في مراكز الإيواء الجماعية، خاصة فيما يتعلق بالاحتفاظ وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي. كما يقوم قطاع الحماية بتدريب أكثر من ٣٠٠٠ متطوع على التوعية المجتمعية في جميع أنحاء البلاد لرفع مستوى الوعي.

وفي الوقت نفسه، تقوم وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني بدمج التدابير الاحترازية اللازمة لوقاية العاملين في المجال الإنساني والمجتمعات التي يخدمونها. وفي حين تم تعليق بعض البرامج بالضرورة، ولا سيما مشاريع التعليم، على الرغم من أن بعض المشاريع ظلت قادرة على الاستمرار، فإن الأنشطة الأساسية المتعلقة بالصحة والمياه والإصحاح والنظافة الصحية والتغذية والحماية، وغيرها من أنشطة التعليم والأمن الغذائي والخدمات اللوجستية سيتم استئنافها إلى حد كبير بعد إجراء تعديلات حيوية.

وتشمل التدابير المعتمدة الجمع بين التوزيعات، على سبيل المثال: الجمع بين توزيع المساعدات المتعلقة بالصرف الصحي والمواد غير الغذائية وتوزيع الغذاء؛ وإنشاء مرافق غسل اليدين في نقاط التوزيع؛ وضمان حصول العاملين على الخطوط الأمامية على معدات الوقاية الشخصية اللازمة للقيام بعملهم بأمان. في ٢٢ آذار/مارس، أعلنت وزارة الصحة السورية في دمشق عن أول حالة مؤكدة مختبرياً للإصابة بفيروس كورونا المستجد. وكما هو الحال في أكثر من ٢٠٠ دولة ومنطقة تأثرت مسبقاً بالوباء، فإن الوضع في سورية لا يزال أخذاً في التطور بسرعة. وحتى ١٦ نيسان/أبريل، تم الإعلان عن اكتشاف ٣٣ حالة، من بينها حالتين وفاة وخمسة حالات تعافى.

تكافح جميع البلدان لمواجهة التحديات المتعددة التي يطرحها فيروس كورونا المستجد، لكن الوضع في سورية وخيم بشكل خاص، فقد أثرت الأزمة المستمرة منذ تسع سنوات بشدة على بعض أهم الخدمات الأساسية لمكافحة فيروس كورونا المستجد، بما فيها الصحة والمياه والصرف الصحي. من بين المرافق الصحية، يوجد ٥٧ مستشفى عاماً فقط صالحاً للعمل، وهناك نقص كبير في الأطقم الصحية المدربة. ويُعد مختبر الصحة العامة المركزي في دمشق هو المرفق الوحيد القادر على إجراء فحص للكشف عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد في البلاد.

ومما يزيد الأمور تعقيداً أن ملايين السوريين المعرضين للخطر يعتمدون على المساعدات الإنسانية، ولا تزال هناك صعوبات في الوصول إلى مناطق معينة من البلاد؛ ومع فرض قيود جديدة على الحدود والتنقل، تعطلت سلاسل التوريد، ويواجه الموظفون الأساسيون صعوبات في التحرك بحرية.

على سبيل المثال، لم تتمكن المنظمة غير الحكومية المحلية التي تدعى جمعية البر والإحسان، والتي تدير عيادات صحية متنقلة يدعمها الصندوق الإنساني السوري في ريف حلب، من تأدية أعمالها في الأونة الأخيرة، منذ فرض الحظر على التنقل بين المناطق الحضرية والريفية في ٢٩ آذار/مارس. وفي هذا الشأن، قال أحمد، الذي يشغل منصب مدير أحد المشاريع: "نحن بصدد الحصول على موافقات الإعفاء المتاحة للعاملين في المجال الإنساني ونأمل أن نستأنف عملياتنا - الخدمات الصحية الأساسية للأشخاص المعرضين للخطر في المناطق الريفية - في القريب العاجل".

على الرغم من هذه التحديات، فإن الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في سورية يبذلون جهوداً إضافية لتنسيق ودعم إجراءات التخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد، وفي الوقت نفسه تكييف البرامج الإنسانية الحالية لضمان استمرار المساعدات المنقذة للحياة.

مسترسداً بالركائز الثمانية ل خطة التأهب والاستجابة الاستراتيجية العالمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن الركيزة التاسعة المتعلقة بالتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، يقود مكتب منظمة الصحة العالمية في سورية استجابة متعددة القطاعات بالتنسيق الوثيق مع السلطات ذات الصلة.

وقال الدكتور نعمة عابد، ممثل منظمة الصحة العالمية في سورية: "تواصل منظمة الصحة العالمية تقديم التوجيه والدعم الفني لوزارة الصحة في جاهزيتها واستجابتها لفيروس كورونا المستجد، مع التركيز على أربع أولويات رئيسية تشمل تعزيز المراقبة وقدرة المختبرات، وحماية موظفي الصحة من خلال توفير معدات الوقاية الشخصية، وإدارة الحالات، والعزل وتتبع المخالطين، فضلاً عن الإبلاغ عن المخاطر".

من الناحية العملية، شمل ذلك دعم منظمة الصحة العالمية لتحديث وإعادة تأهيل المختبر المركزي، وشراء معدات ومجموعات لوازم الفحوصات الأساسية - وصلت أول شحنة من مجموعات لوازم الفحص إلى سورية في مطلع شباط/فبراير - وتوزيع الآلاف من معدات الوقاية الشخصية، بما في ذلك أكثر من ٦١٠٠٠٠ قناع وجه حتى الآن. ويشمل الدعم الإضافي شراء خمسة آلات تفاعل البوليمراز التسلسلي، لتمكين إنشاء المزيد من المختبرات في جميع أنحاء البلاد.

في وقت كتابة هذا التقرير، كان تدريب فنيي المختبرات مستمراً وتم شحن المعدات اللازمة لإنشاء مختبرات في حلب واللاذقية وحمص. وبينما بدأت عمليات المراقبة النشطة وجمع العينات لإجراء الفحوصات، فإن دعم الأمم المتحدة لزيادة توسيع المختبرات، بما في ذلك في شمال شرق سورية، يمثل أولوية.

تشمل الاستجابة الواسعة النطاق التي تنفذها منظمة الصحة العالمية دعم تخطيط المراقبة النشط، الذي يشمل شمال شرق سورية، والتدريب التقني والمعلوماتي المتخصص. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسف وشركاء قطاعي الصحة والمياه والإصحاح والنظافة الصحية يعملون بشكل مكثف أيضاً مع السلطات ذات الصلة لتعزيز الوقاية من العدوى ومكافحتها، بما في ذلك من خلال رسم الخرائط وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي في العيادات الصحية ومواقع الحجر الصحي والعزل ومخيمات النازحين.

وتعمل وكالات الأمم المتحدة والوكالات قاندة القطاعات أيضاً على تكييف البرامج الإنسانية الحالية لتلبية الاحتياجات الناشئة الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستجد. ويدعم شركاء قطاع التغذية، على سبيل المثال، السلطات لإنتاج مواد إعلامية ذات صلة بالتغذية المناسبة للوقاية من فيروس كورونا المستجد للنساء الحوامل والأمهات المرضعات، وحول الأطعمة التي تعزز جهاز المناعة. كما يقوم شركاء قطاع المأوى بإجراء تقييمات مع السلطات المختصة لتحديد الإصلاحات اللازمة للحد من المخاطر في مراكز الإيواء الجماعية، خاصة فيما يتعلق بالاحتفاظ وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي. كما يقوم قطاع الحماية بتدريب أكثر من ٣٠٠٠ متطوع على التوعية المجتمعية في جميع أنحاء البلاد لرفع مستوى الوعي.

وفي الوقت نفسه، تقوم وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني بدمج التدابير الاحترازية اللازمة لوقاية العاملين في المجال الإنساني والمجتمعات التي يخدمونها. وفي حين تم تعليق بعض البرامج بالضرورة، ولا سيما مشاريع التعليم، على الرغم من أن بعض المشاريع ظلت قادرة على الاستمرار، فإن الأنشطة الأساسية المتعلقة بالصحة والمياه والإصحاح والنظافة الصحية والتغذية والحماية، وغيرها من أنشطة التعليم والأمن الغذائي والخدمات اللوجستية سيتم استئنافها إلى حد كبير بعد إجراء تعديلات حيوية.

وتشمل التدابير المعتمدة الجمع بين التوزيعات، على سبيل المثال: الجمع بين توزيع المساعدات المتعلقة بالصرف الصحي والمواد غير الغذائية وتوزيع الغذاء؛ وإنشاء مرافق غسل اليدين في نقاط التوزيع؛ وضمان حصول العاملين على الخطوط الأمامية على معدات الوقاية الشخصية اللازمة للقيام بعملهم بأمان.

استمرار تدابير التخفيف من تأثير فيروس كورونا المستجد في شمال غرب سورية



تشعر منظمة الصحة العالمية وشركاؤها بقلق عميق إزاء التأثير المحتمل لفيروس كورونا المستجد في شمال غرب سورية، حيث يقيم بعض السكان الأكثر عرضة للخطر في البلاد. وقد عبأت منظمة الصحة العالمية كافة الموارد الممكنة وتواصلت مع الشركاء الدوليين والجهات المانحة والوكالات المنفذة والجهات المعنية.

حتى ١٦ نيسان/أبريل، لم تكن هناك حالات مؤكدة للإصابة بالفيروس في شمال غرب سورية، في حين أبلغت جميع البلدان والأقاليم المجاورة والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية عن ظهور حالات.

في مطلع آذار/مارس، أنشأ قطاع الصحة فرقة عمل تتكون من ١٤ وكالة تابعة للأمم المتحدة وشركاء يتمتعون بالخبرة بهدف إطلاق خطة الاستعداد والاستجابة بميزانية تقدر بنحو

٣٠ مليون دولار، وهي تعطي الأولوية للتدخلات الحيوية التي تنقذ الأرواح ولها أقصى قدر من التأثير. تندرج الاستجابة تحت ثمانية ركائز فنية مختلفة، في حين يُعد الوعي المجتمعي، ووقاية موظفي الصحة، ومراقبة نقاط الدخول، وتوفير معدات الوقاية الشخصية، وعزل المجتمع / المنشأة من الأولويات الرئيسية.

حتى الآن، قامت منظمة الصحة العالمية بشحن أكثر من ٥٠٠٠ من لوازم الفحص المختبري إلى مختبر في مدينة إدلب تم تجهيزه لفحص عينات من الحالات المشتبه بها، بسعة ٢٠ فحصاً في اليوم الواحد، مع إعداد مختبرين إضافيين في عفرين وجرابلس. كما قامت منظمة الصحة العالمية بالتخزين المسبق للإمدادات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية على جانبي الحدود، وتقوم حالياً بتسريع الشحنات عبر الحدود تحسباً لفرض قيود أو انقطاع خطوط الإمداد في الأسابيع المقبلة.

تشهد جميع نقاط الدخول السبعة من تركيا تطبيق إجراءات الوقاية من العدوى ومكافحتها على الجانب التركي، بينما يطبقها اثنان فقط على الجانب السوري. وقد أنشأت غالبية المرافق الصحية الثابتة عبر الشمال الغربي الآن أنظمة فرز حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد. تم تحديد خمسة مستشفيات ستكون بمثابة وحدات عزل، وسيتم عزل المجتمعات ككل مع تقييد حركة المدنيين. وفي الوقت نفسه، يدير أعضاء قطاع الصحة حملة توعية مجتمعية واسعة النطاق حول كيفية الوقاية الذاتية من فيروس كورونا المستجد عبر الشمال الغربي، من خلال الزيارات المنزلية والمساجد والمجتمعات المحلية ووسائل الإعلام الاجتماعية والتقليدية. كما تستعد منظمة الصحة العالمية لشراء ٩٠ جهاز تنفس اصطناعي إضافي، فضلاً عن العدد المتوفر حالياً والذي يبلغ ٢٠٣ جهازاً. وفيما يتعلق بالدعوة، كررت منظمة الصحة العالمية نداء الأمين العام لرفع العقوبات التي تقوض القدرة على الاستجابة، ودعت أيضاً إلى تنفيذ استجابة عالمية تشمل اللاجئين والنازحين.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن التحديات عديدة. وكما هو الحال في عمليات مكافحة فيروس كورونا المستجد حول العالم، فقد تأثرت العملية في شمال غرب سورية أيضاً بالنقص العالمي في مجموعات لوازم الفحص ومعدات الوقاية الشخصية. وبالمثل، نظراً لإغلاق الحدود والإجراءات الجمركية والقيود المفروضة على السفر، تتأثر قدرة منظمة الصحة العالمية على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة إلى حد ما.

إن النظام الصحي المدمر، وضعف مراقبة الأمراض، والكثافة السكانية، وانخفاض مستويات خدمات الصرف الصحي، وضعف القدرة على الاستجابة، والمستويات دون المثالية لتأهب قطاع الصحة العامة كلها عوامل من المرجح أن تؤدي إلى سرعة انتقال الفيروس في المنطقة. وتعيق حركة السكان والصعوبات العملية لتطبيق تدابير العزلة والحماية جهود الوقاية والكشف والاستجابة. إن القدرة على العزل والفحص والمعالجة والتتبع محدودة للغاية، إذا ما أخذنا في اعتبارنا الظروف المعيشية للنازحين ونقص موظفي الصحة والمعدات الطبية.

في شمال غرب سورية، يوجد حالياً ٣٠٦ مرفقاً صحياً صالحاً للعمل، أي ما يقرب من نصف العدد الذي كان متوفراً في فترة ما قبل الحرب، و٦٢ مستشفى و٣٤٧ سريراً في وحدات العناية المركزة، يديرها ٥٧ من شركاء قطاع الصحة. وحتى ٩ نيسان/أبريل، تم فحص ٦٧ عينة من محافظات إدلب وحلب للكشف عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد؛ وثبت أن ٦٢ عينة كانت سلبية، ولم تظهر بعد نتيجة الخمس عينات الأخرى. تشعر منظمة الصحة العالمية وشركاؤها بقلق عميق إزاء التأثير المحتمل لفيروس كورونا المستجد في شمال غرب سورية، حيث يقيم بعض السكان الأكثر عرضة للخطر في البلاد. وقد عبأت منظمة الصحة العالمية كافة الموارد الممكنة وتواصلت مع الشركاء الدوليين والجهات المانحة والوكالات المنفذة والجهات المعنية.

حتى ١٦ نيسان/أبريل، لم تكن هناك حالات مؤكدة للإصابة بالفيروس في شمال غرب سورية، في حين أبلغت جميع البلدان والأقاليم المجاورة والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية عن ظهور حالات.

في مطلع آذار/مارس، أنشأ قطاع الصحة فرقة عمل تتكون من ١٤ وكالة تابعة للأمم المتحدة وشركاء يتمتعون بالخبرة بهدف إطلاق خطة الاستعداد والاستجابة بميزانية تقدر بنحو ٣٠ مليون دولار، وهي تعطي الأولوية للتدخلات الحيوية التي تنقذ الأرواح ولها أقصى قدر من التأثير. تندرج الاستجابة تحت ثمانية ركائز فنية مختلفة، في حين يُعد الوعي المجتمعي، ووقاية موظفي الصحة، ومراقبة نقاط الدخول، وتوفير معدات الوقاية الشخصية، وعزل المجتمع / المنشأة من الأولويات الرئيسية.

حتى الآن، قامت منظمة الصحة العالمية بشحن أكثر من ٥٠٠٠ من لوازم الفحص المختبري إلى مختبر في مدينة إدلب تم تجهيزه لفحص عينات من الحالات المشتبه بها، بسعة ٢٠ فحصاً في اليوم الواحد، مع إعداد مختبرين إضافيين في عفرين وجرابلس. كما قامت منظمة الصحة العالمية بالتخزين المسبق للإمدادات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية على جانبي الحدود، وتقوم حالياً بتسريع الشحنات عبر الحدود تحسباً لفرض قيود أو انقطاع خطوط الإمداد في الأسابيع المقبلة.

تشهد جميع نقاط الدخول السبعة من تركيا تطبيق إجراءات الوقاية من العدوى ومكافحتها على الجانب التركي، بينما يطبقها اثنان فقط على الجانب السوري. وقد أنشأت غالبية المرافق الصحية الثابتة عبر الشمال الغربي الآن أنظمة فرز حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد. تم تحديد خمسة مستشفيات ستكون بمثابة وحدات عزل، وسيتم عزل المجتمعات ككل مع تقييد حركة المدنيين.

وفي الوقت نفسه، يدير أعضاء قطاع الصحة حملة توعية مجتمعية واسعة النطاق حول كيفية الوقاية الذاتية من فيروس كورونا المستجد عبر الشمال الغربي، من خلال الزيارات المنزلية والمساجد والمجتمعات المحلية ووسائل الإعلام الاجتماعية والتقليدية. كما تستعد منظمة الصحة العالمية لشراء ٩٠ جهاز تنفس اصطناعي إضافي، فضلاً عن العدد المتوفر حالياً والذي يبلغ ٢٠٣ جهازاً. وفيما يتعلق بالدعوة، كررت منظمة الصحة العالمية نداء الأمين العام لرفع العقوبات التي تقوض القدرة على الاستجابة، ودعت أيضاً إلى تنفيذ استجابة عالمية تشمل اللاجئين والنازحين.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن التحديات عديدة. وكما هو الحال في عمليات مكافحة فيروس كورونا المستجد حول العالم، فقد تأثرت العملية في شمال غرب سورية أيضاً بالنقص العالمي في مجموعات لوازم الفحص ومعدات الوقاية الشخصية. وبالمثل، نظراً لإغلاق الحدود والإجراءات الجمركية والقيود المفروضة على السفر، تتأثر قدرة منظمة الصحة العالمية على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة إلى حد ما.

إن النظام الصحي المدمر، وضعف مراقبة الأمراض، والكثافة السكانية، وانخفاض مستويات خدمات الصرف الصحي، وضعف القدرة على الاستجابة، والمستويات دون المثالية لتأهب قطاع الصحة العامة كلها عوامل من المرجح أن تؤدي إلى سرعة انتقال الفيروس في المنطقة. وتعيق حركة السكان والصعوبات العملية لتطبيق تدابير العزلة والحماية جهود الوقاية والكشف والاستجابة. إن القدرة على العزل والفحص والمعالجة والتتبع محدودة للغاية، إذا ما أخذنا في اعتبارنا الظروف المعيشية للنازحين ونقص موظفي الصحة والمعدات الطبية.

في شمال غرب سورية، يوجد حالياً ٣٠٦ مرفقاً صحياً صالحاً للعمل، أي ما يقرب من نصف العدد الذي كان متوفراً في فترة ما قبل الحرب، و٦٢ مستشفى و٣٤٧ سريراً في وحدات العناية المركزة، يديرها ٥٧ من شركاء قطاع الصحة. وحتى ٩ نيسان/أبريل، تم فحص ٦٧ عينة من محافظات إدلب وحلب للكشف عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد؛ وثبت أن ٦٢ عينة كانت سلبية، ولم تظهر بعد نتيجة الخمس عينات الأخرى.

الاحتياجات الإنسانية وخيمة في شمال غرب سورية



لا تزال الاحتياجات الإنسانية للسكان في جميع أنحاء شمال غرب سورية وخيمة، على الرغم من توقف الأعمال القتالية العسكرية بشكل عام بعد وقف إطلاق النار الذي أعلن في ٦ آذار/مارس، ووقف الغارات الجوية ومحدودية حالات القصف المدفعي.

يعاني الناس من احتياجات إنسانية هائلة تفوق تلك المسجلة في أي مرحلة أخرى من مراحل النزاع، نظراً للآثار الطويلة الأجل لأعمال لعنف والنزوح، وارتفاع أعداد الضحايا قبل وقف إطلاق النار.

في المواقع التي انتقل إليها النازحون في شمال غرب سورية، تنصدر المشهد احتياجات طويلة الأجل في مجالات الصحة والتعليم والتغذية، إلى جانب نمو الاحتياجات الملحة للغاية في مجالات

المأوى والمياه والإصحاح والنظافة الصحية والغذاء والحماية.

وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فإن الاحتياجات حرجة بشكل خاص بالنسبة لما يقدر بنحو ٩٤٠٠٠٠ شخص نزحوا جراء العنف في شمال غرب سورية منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ - من بينهم أكثر من ١٩٤٠٠٠ امرأة وحوالي ٥٦٦٠٠٠ طفل.

ويعاني ما يقرب من ثلث الأطفال النازحين الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات من التقزم، ومن بين الأطفال النازحين حديثاً، يحتاج حوالي ٤٠٠٠٠٠ طفل إلى الدعم للحصول على التعليم. ويتضاءل توافر الغذاء في الأسواق وترتفع الأسعار نظراً لاستمرار تدهور قيمة الليرة السورية، التي انخفضت إلى ١٢٥٠ ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي في شمال غرب البلاد اعتباراً من ٣٠ آذار/مارس. ومع مرور الوقت، من المرجح أن يتفاقم نقص الغذاء جراء فقدان إمكانية الوصول إلى ١٥٠٠٠٠ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب عمليات النزوح الأخيرة.

تواصل المساعدة الإنسانية إثبات أنها شريان الحياة الحيوي لنحو ٢,٨ مليون شخص يعيشون في شمال غرب سورية. هؤلاء هم الأشخاص المعرضون للخطر الذين يعانون بالفعل من آثار العمليات العسكرية والنزوح، وهم من بين ٤ ملايين شخص في منطقة إدلب الكبرى وشمال محافظة حلب الذين تتأثر حياتهم الآن أيضاً بوباء فيروس كورونا المستجد. لا تزال الاحتياجات الإنسانية للسكان في جميع أنحاء شمال غرب سورية وخيمة، على الرغم من توقف الأعمال القتالية العسكرية بشكل عام بعد وقف إطلاق النار الذي أُعلن في ٦ آذار/مارس، ووقف الغارات الجوية ومحدودية حالات القصف المدفعي.

يعاني الناس من احتياجات إنسانية هائلة تفوق تلك المسجلة في أي مرحلة أخرى من مراحل النزاع، نظراً للآثار الطويلة الأجل لأعمال لعنف والنزوح، وارتفاع أعداد الضحايا قبل وقف إطلاق النار.

في المواقع التي انتقل إليها النازحون في شمال غرب سورية، تنصدر المشهد احتياجات طويلة الأجل في مجالات الصحة والتعليم والتغذية، إلى جانب نمو الاحتياجات الملحة للغاية في مجالات المأوى والمياه والإصحاح والنظافة الصحية والغذاء والحماية.

وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فإن الاحتياجات حرجة بشكل خاص بالنسبة لما يقدر بنحو ٩٤٠٠٠٠ شخص نزحوا جراء العنف في شمال غرب سورية منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ - من بينهم أكثر من ١٩٤٠٠٠ امرأة وحوالي ٥٦٦٠٠٠ طفل.

ويعاني ما يقرب من ثلث الأطفال النازحين الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات من التقزم، ومن بين الأطفال النازحين حديثاً، يحتاج حوالي ٤٠٠٠٠٠٠ طفل إلى الدعم للحصول على التعليم. ويتضاءل توافر الغذاء في الأسواق وترتفع الأسعار نظراً لاستمرار تدهور قيمة الليرة السورية، التي انخفضت إلى ١٢٥٠ ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي في شمال غرب البلاد اعتباراً من ٣٠ آذار/مارس. ومع مرور الوقت، من المرجح أن يتفاقم نقص الغذاء جراء فقدان إمكانية الوصول إلى ١٥٠٠٠٠ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب عمليات النزوح الأخيرة.

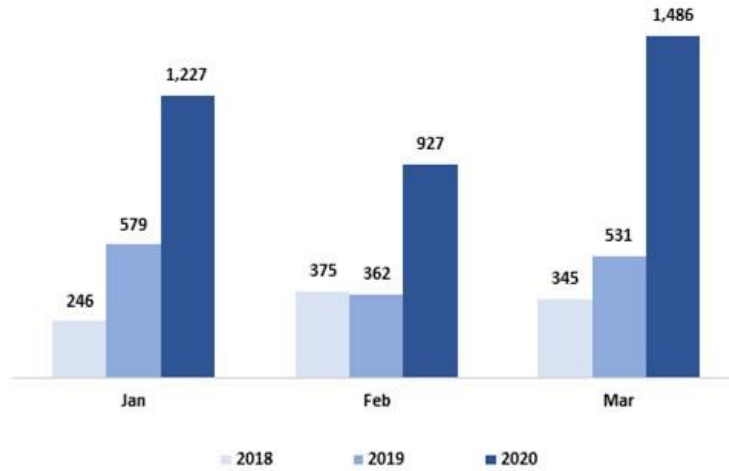
تواصل المساعدة الإنسانية إثبات أنها شريان الحياة الحيوي لنحو ٢,٨ مليون شخص يعيشون في شمال غرب سورية. هؤلاء هم الأشخاص المعرضون للخطر الذين يعانون بالفعل من آثار العمليات العسكرية والنزوح، وهم من بين ٤ ملايين شخص في منطقة إدلب الكبرى وشمال محافظة حلب الذين تتأثر حياتهم الآن أيضاً بوباء فيروس كورونا المستجد.

تزايد المساعدات المقدمة عبر الحدود من تركيا

لا تزال عمليات إعادة الشحن عبر الحدود من تركيا إلى شمال غرب سورية أخذة في الارتفاع، وهي توفر شريان حياة إنساني بالغ الأهمية لملايين الأشخاص المحتاجين للمساعدة في شمال غرب سورية. تم الوصول إلى أكثر من ٩,٩ مليون امرأة وطفل ورجل من خلال ٣٦٤٠ شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٤٧٢ شاحنة لمساعدة أكثر من ٥ ملايين شخص، و٩٦٦ شاحنة لمساعدة نحو ٦,٣ مليون شخص خلال نفس الفترة من عامي ٢٠١٩ و٢٠١٨ على التوالي.

شهد شهر آذار/مارس من هذا العام مرور أكبر عدد في شهر واحد منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٥ في عام ٢٠١٤، وقد بدأت المساعدات المقدمة من المنظمات غير الحكومية قبل ذلك. إجمالاً، عبرت ١٤٨٦ شاحنة تنقل المساعدات الإنسانية لأكثر من ٤,٤ مليون شخص الحدود إلى شمال غرب سورية في شهر آذار/مارس. وخلال هذا الوقت، تم شحن المزيد من المساعدات الإنسانية عبر الحدود من قبل المنظمات غير الحكومية.

وتوضح أعداد الشاحنات، التي وصلت إلى مستويات قياسية هذا العام، الحاجة الملحة إلى هذه الشحنات المرسلة عبر الحدود. عدد الشاحنات التي تحمل المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة عبر معبري باب الهوى وباب السلام الحدوديين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وأذار/مارس ٢٠١٨-٢٠٢٠



يعتمد نحو ثلاثة ملايين امرأة وطفل ورجل في الشمال الغربي بحاجة إلى المساعدة الإنسانية على المساعدات القادمة عبر الحدود من تركيا. توفر المنظمات غير الحكومية غالبية هذه الإمدادات من خلال مجموعة متنوعة من المعابر الحدودية، وتدير جميع الأنشطة على الأرض. يتم إرسال السلع التي تقدمها الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية على الجانب السوري من الحدود من خلال معبرين، هما باب الهوى وباب السلام، حيث يتم جلب شحنات أساسية من لوازم الغذاء والصحة والتغذية والمأوى والتعليم والمواد غير الغذائية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وكذلك لوازم الكشف عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد التي توفرها منظمة الصحة العالمية، إلى حيث تشتد الحاجة إليها، وحيث يمكن الوصول إليها من قبل حوالي ٢,٨ مليون شخص يعتمدون عليها في منطقة إدلب وشمال محافظة حلب. إن أهمية المساعدات المقدمة عبر الحدود أخذت في النمو لأن الوضع الإنساني في شمال غرب سورية قد ازداد سوءاً في أعقاب العمليات العسكرية المكثفة المتتالية والنزوح الواسع النطاق وتدهور الاقتصاد السوري. تسلط الزيادة الكبيرة في عدد الشحنات المرسلة عبر الحدود هذا العام الضوء على أهمية هذه البضائع لسكان شمال غرب سورية، خاصة مع تنامي الاحتياجات في أوقات الطوارئ، مثل تلك التي أوجدها التصعيد الأخير للأعمال العدائية العسكرية الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، والذي نتج عنه نزوح أكثر من ٩٠٠٠٠٠ شخص، من بينهم حوالي ٧٦٠٠٠٠ طفل وامرأة.

بالنسبة لملايين الأشخاص الآخرين في شمال غرب سورية الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، من المهم ألا تستمر هذه العملية فحسب، بل يجب دعمها لتوسيع نطاقها، عندما يحين موعد تمديد العمل بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٠٤)، الذي تعتمد عليه، في تموز/يوليو ٢٠٢٠، وفي مواجهة تحديات مثل جائحة فيروس كورونا المستجد.

أحدث البيانات عن العائدين من الركبان

منذ آذار/مارس ٢٠١٩، غادر ما يقرب من ٢٠٠٠٠ شخص منطقة الركبان، الواقعة في منطقة صحراوية في جنوب سورية بالقرب من الحدود الأردنية. بينما تمكنت الأمم المتحدة ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ من دعم المغادرة الطوعية لعدد من الأسر خلال فترة الوصول النادر إلى تلك



المستوطنة، غادرت الغالبية العظمى بشكل عفوي. بالنسبة لأولئك الذين لا يزالون يعيشون داخل الركبان، لا تزال الظروف الإنسانية صعبة للغاية، بما في ذلك نتيجة لإغلاق الحدود مع الأردن في الآونة الأخيرة بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، مما يعني أن السكان لن يستطيعوا الحصول على الخدمات الصحية الطارئة بسهولة.

زار فريق مشترك بين وكالات الأمم المتحدة هذا العام سكان مخيم الركبان السابقين في عدة مواقع داخل محافظة حمص، حيث استقرت غالبيةهم التي تقدر بنحو ٣٢٣٠ أسرة. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير، قامت أربع بعثات بزيارة سبعة مواقع هي: حي الزهورية ودير بعلبة (شمال حمص)؛ وقرية شمسين ومدينة حسياء الصناعية (جنوب حمص)؛ وقرية مهين والقريتين (جنوب شرق حمص)؛ والفرقلس (شرق حمص).

في جميع هذه المواقع، أجرى فريق الأمم المتحدة، برفقة الهلال الأحمر العربي السوري، تقييماً للاحتياجات المشتركة بين القطاعات، ولهذا الغرض، تم إجراء مقابلات مع الأسر من قبل ممثلين عن قطاعات الأغذية والصحة والتغذية والتعليم والمياه والإصحاح والنظافة الصحية والحماية والمواد غير الغذائية والماوى.

وكشف التقييم أن الأسر لم تستقر في مناطق المنشأ، وبدلاً من ذلك، ذكر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أنهم يفضلون العيش في المنطقة المختارة بسبب توافر فرص أفضل مدرة للدخل، تتمثل في كثير من الأحيان في العمل اليومي، وجمع الخردة، وتربية ماشيتهم. ولوحظ عدد من الثغرات الحرجة في جميع المواقع السبعة. على وجه الخصوص، لم يلتحق العديد من الأطفال والمراهقين بالمدارس ولم يتم تسجيلهم. في بعض المناطق، كانت أقرب مدرسة بعيدة جداً بحيث يتعذر الوصول إليها، وكانت تكاليف النقل مصدر قلق، أو كان المراهقون يعملون لزيادة دخل أسرهم. كما لاحظ الفريق وجود مخاوف بشأن انتشار الزواج المبكر والولادة المبكرة.

كانت غالبية الأسر تعيش أيضاً في خيام أو غرفة واحدة، وغالباً ما تكون أماكن الإيواء دون المستوى، بما في ذلك المنازل المتضررة التي تفتقر إلى الأبواب والنوافذ. كما تفتقر بعض المناطق إلى مرافق المياه والصرف الصحي الملائمة، بما في ذلك شبكات الصرف الصحي، وعادة ما تكون الكهرباء غير متوفرة، مما يزيد من المخاطر المتزايدة المتعلقة بالحماية للأسر التي تعيلها نساء والفتيات على وجه الخصوص. في حين كانت هناك أسواق نشطة في كثير من الأحيان، برز سوء التغذية كمشكلة، خاصة في ظل نقص المخازن المحلية. وأفادت العديد من الأسر أنه على الرغم من سهولة توفر المواد الغذائية الأساسية، لأنهم باعوا أصولاً منزلية أثناء نزوحهم في كثير من الأحيان، أو لتمويل تكاليف النقل لمغادرة الركبان، إلا أنهم لم يتمكنوا من شراء كميات كافية. كما كانت هناك حاجة لمزيد من الوصول المنتظم إلى العيادات الطبية المتنقلة والتطعيمات المنتظمة، وأفاد العديد ممن الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أيضاً أن المساعدة القانونية تُعد إحدى الأولويات، بما في ذلك التوثيق المدني، مثل تسجيل المواليد والزواج.

في أعقاب هذه الزيارات المهمة، أصبحت هناك خطة استجابة مشتركة بين القطاعات قيد التطوير تهدف إلى الوصول إلى ما بين ٢٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ شخص تقريباً في محافظتي حمص (حوالي ١٩٤٠٠ شخص) وحماة (١١٠٠ شخص).

في الأشهر المقبلة، بعد إجراء التعديلات اللازمة للتكيف مع التحديات الصحية الجديدة التي تفرضها جائحة فيروس كورونا المستجد، ستشمل الأنشطة ذات الأولوية في مناطق الوجهة الثانية للأسر التي غادرت الركبان الرعاية الصحية الأولية في معظم المواقع، بالإضافة إلى إعادة تأهيل شبكات المياه والمدارس والمسكن التي لحقت بها أضرار، والقوائم الإلكترونية لشراء الأغذية، وأنشطة الحماية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

ديفيد سوانسون، مسؤول الإعلام، مكتب أوتشا الإقليمي للآزمة السورية، عمان swanson@un.org

دانييل مويلان، مسؤول الإعلام، مكتب أوتشا دمشق moylan@un.org

نشرات أوتشا الإنسانية متوفرة على المواقع التالية: www.unocha.org/syria | www.reliefweb.int | www.humanitarianresponse.info

دراسة استقصائية عن التغذية الراجعة تستغرق ٣٠ ثانية: <http://bit.ly/٢OaOtNA>